



شبهه و رد: نفی تحریف القرآن الکریم (2)

نویسنده: معرفت، محمد هادی

فلسفه و کلام :: رساله الثقلين :: آذر 1372 - شماره 6

از 73 تا 89

آدرس ثابت : <http://www.noormags.com/view/fa/articlepage/208059>

دانلود شده توسط : آهو خرس

تاریخ دانلود : 1393/06/01 19:40:15

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

بفتح تحريف القرآن

(٢)

مجلد البحث في تحريف القرآن

لا تتحاشى الإعراف بوجود روايات قد تنم عن تحريف الكتاب في المجاميع الحديثية عند الشيعة الإمامية، كما هي في المجاميع الحديثية عند أبناء السنة. غير أن وجود هكذا روايات شاذة في كتب الحديث لا يُعبر عن شيء من عقيدة صاحب الكتاب، فضلاً عن الطائفة التي ينتمي إليها صاحب الكتاب. لأن نقل الحديث لا يتم عن عقيدة ناقله، ولا سيما إذا كان له تأويل وجيه، كما هي الحالة في الأحاديث المنقولة عن كتب أصحابنا المعتمدين، بما ظن دلالتها على التحريف، أما النظر الدقيق فيأبي هذا الاحتمال.

مثلاً نسبوا إلى الكليني^١ أنه ممن يقول بالتحريف، لنقله روايات - قد يحسب الحاسب دلالتها على التحريف - في الكافي الشريف. وذكروا لذلك مثلاً الباب (٣٥) من كتاب الحجّة، الذي عقده لبيان: أن علم القرآن كلّ ظاهره وباطنه عند الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

ويحتوي الباب على ست روايات كانت الثانية حتى الخامسة ضعيفة الأسناد والأولى مختلف فيها، والأخيرة حسنة، حسب مصطلحهم في دراية الحديث^٢. جاء في الحديث الأول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كلّ كما أنزل إلّا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده». وهذا الجمع إشارة إلى مصحف علي عليه السلام حيث أُلّفه على ترتيب النزول تماماً،

(١) نسبة إليه شاخص الفتن المتطرفة حسين النوري في المقدمة الثالثة من كتابه فصل الخطاب: ٢٥.

(٢) راجع: مرآة العقول شرحاً على الكافي للعلامة المجلسي ٣: ٣٠-٣٤.

مشتملاً على بيان التنزيل والتأويل - على الهامش - ومن ثم قال ابن جُزَي الكلبى: ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير^١.

والحديث الثانى أَوْصَحَ هذا المعنى، جاء فيه: «ما يستطيع أحدٌ أن يدعى أن عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء».

وفي الحديث الثالث: «أوتينا تفسير القرآن وأحكامه».

وفي الحديث الرابع: «إني لأعلم كتاب الله من أوله الى آخره كأنه في كفي».

وفي الحديث الخامس: «وعندنا - والله - علم الكتاب كلّه».

وفي الحديث السادس عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^٢ - : «إيانا غني».

هذه هي كل أحاديث الباب رواها الكليني عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام دلالة على أنّ علم القرآن كلّه عند أئمة أهل البيت لا يدانيهم في ذلك غيرهم إطلاقاً^٣.
فيا ترى أيّ دلالة فيها على وقوع تحريف في القرآن، كما حَسِبَهُ أمثال النوري وأتباعه؟!
مركز بحوث ودراسات إسلامية

وأما الروايات التي أخرجها الأستاذ الدكتور موسى كاظم يلماز^٤ من كتاب الكافي، باعتباره من أهم الكتب المشتملة على روايات التحريف، فهي:-

١- ما قدّمنا من روايات تشتمل على أنّ علم القرآن كلّه ظاهره وباطنه عند الأئمة من

أهل البيت عليهم السلام. وقد نبهنا إلى أنّ هذا المعنى لا يمسّ مسألة التحريف في شيء.

٢- ما أخرجها الكليني في آخر باب النوادر من كتاب فضل القرآن، بإسناده إلى هشام

بن سالم - أو هارون بن مسلم، كما في بعض النسخ - عن أبي عبدالله الإمام الصادق عليه

السلام قال: «إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل الى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف

(١) راجع: التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن احمد بن جُزَي الكلبى الفَرْنَاطِي (٦٩٣ - ٧٤١ هـ) ١ : ٤.

(٢) سورة الرعد: ٤٣. (٣) راجع: أصول الكافي ١ : ٢٢٨.

(٤) في مقال قدّمه للمؤتمر الاسلامي المنعقد في تركيا حول آراء الشيعة في القرآن (سنة ١٩٩٣م).

آية^١.

والحديث بهذه الصورة نادر غريب، لأنّ آي القرآن الكريم لا تعدو بضعاً ومائتين وستة آلاف آية، فهي لا تبلغ سبعة آلاف فكيف بسبعة عشر ألفاً؟! ومن ثمّ وقع الشّراح في مشكلة العلاج!

وقد جزم المولى أبو الحسن الشعراني - في تعليقه على شرح الكافي للمولى صالح المازندراني - بأنّ لفظة «عشر» من زيادة التّساخ أو الرّوأة.

والأصل: سبعة آلاف، عدداً تقريبياً ينطبق مع الواقع نوعاً ما^٢.

هذا مع العلم بأنّ كتابة الألف والآلاف - في القديم - كانت متقاربة بلا ألف.

والدليل على صحّة ما ذكره الشعراني ما جاء في كتاب «الوافي» للمولى محسن الفيض الكاشاني، وقد وضع كتابه على جمع احاديث الكتب الاربعة «الكافي» و«الفييه» و«التهديب» و«الاستبصار» للمحمّدين الثلاثة.

وعليه، فهذا الحديث عندما ينقله عن الكافي نراه بلفظ «... سبعة آلاف آية» من غير ترديد^٣ الأمر الذي يدلّ على أنّ نسخته كانت على ذلك من غير شكّ.

كما اعترف النوزي أيضاً باختلاف النسخة وأن بعض النسخ تشتمل على «سبعة آلاف»^٤.

وعلى أيّ تقدير، فالنسخة المشتملة على رقم سبعة عشر ألفاً غلط بلا ريب.

وهذا نظير ما روي عن عمر بن الخطاب، كان يزعم أن عدد حروف القرآن أكثر من مليون حرف.

فقد أخرج الطبراني بإسناده عن طريق محمد بن عبيد بن آدم عن عمر أنه قال: «القرآن ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف (١٠٢٧٠٠٠) فمن قرأه صابراً

(١) أصول الكافي ٢: ٦٣٤ رقم ٢٨.

(٢) هامش شرح الاصول للمازندراني ١١: ٧٦.

(٣) راجع: الوافي (ط حديثه) ٩: ١٧٨١ رقم ٩٠٨٩-٧.

(٤) فصل الخطاب: ٣٣٦.

محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين»^١.

في حين أن حروف القرآن بالضبط - وفق المأثور عن ابن عباس - ثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألف وستمائة وواحد وسبعون حرفاً (٣٢٣٦٧١) ثلث المأثور عن عمر: فيا ترى بماذا يوجّه أبناء السنة هذا العدد الضخم المبالغ فيه من حروف القرآن، مأثوراً عن مثل الخليفة عمر بن الخطاب؟!

وهل له محمل سوى اشتباه أو خلط في الرواية أو النقل.

وهكذا فيما روي عن بعض نسخ الكافي حسبما تكلمنا فيه.

٣- والحديث الثالث: «في مصحف فاطمة مثل القرآن ثلاث مرات»^٢.

ولا شك أن المصحف هنا بمعنى الصحف، ولعله تصحيف عنه. ولا غرابة في اشتمال صحيفة فاطمة عليها السلام على حكم ومواظ وأداب وسنن ما يزيد على حجم القرآن بكثير.

والدليل على ذلك ذيل الحديث: «والله ما فيه من القرآن حرف واحد. قال الراوي:

قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وما هو بذاك».

إذن فالمصحفة تشتمل على غير القرآن، لا أنها قرآن وزيادة، كما زعم الزاعم!

قال العلامة المجلسي - في الشرح -: الظاهر أن مصحفها يشتمل على الأخبار فقط^٣.

٤ - أخرج عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: دفع إليّ أبو الحسن موسى عليه

السلام مصحفاً.. ففتحته وقرأت فيه سورة البيّنة. فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش^٤.

قوله: فوجدت فيه أي في المصحف - على الهامش طبعاً - اذ لم يقل فيها أي في

السورة.. ولعله كان عند قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ..﴾

(٢) اصول الكافي ١: ٢٣٩.

(٤) اصول الكافي ٢: ٦٣١.

(١) الاتقان ١: ١٩٨ ط. حديثة.

(٣) مرآة العقول ٣: ٥٦.

تفسيراً وتعييناً للمعنيين بها من الكفار حينذاك.

هكذا ذكر شراح الحديث.

٥- تفاسير مدرجة ضمن تلاوة الآية، كما كان عليه السلف الصالح، حيث كان مأموناً من الاشتباه والخلط. وهو كثير مأثور عن ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما من

الاصحاب الكبار، وهكذا عن الأئمة الأطهار عليهم السلام.

مثلاً قوله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله﴾: في ولاية علي والأئمة من بعده ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾^١. وقوله: هكذا نزلت، قال الشراح: أي بهذا المعنى^٢. قال

المولى محسن الفيض: وهكذا في نظائره^٣.

وهذا نظير ما ورد عن ابن مسعود، كان يقرأ: «كان الناس أمة واحدة، فاختلّفوا، فبعث

الله النبيين...»^٤.

وقرأ: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو أب لهم، وأزواجه أمهاتهم...»^٥.

وقرأ: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك أن علياً مولى المؤمنين، وإن لم تفعل فما

بلغت رسالته...»^٦.

وهكذا غيرهن من آيات، أدرج التفسير ضمن الآية.. وقد شرحنا ذلك في محلّه^٧.

الأخباريون ومحنة الطائفة

نسب الدكتور يلماز الى عامة علماء الشيعة - ممن عاشوا بين القرن الرابع والقرن

الرابع عشر الهجري - رأيهم في التحريف. رغم ان بعضهم ممن عاشوا بعد القرن الرابع

(١) سورة الاحزاب: ٧٠.

(٢) الكافي ١: ٤١٤.

(٣) الوافي ٣: ٨٨٥ رقم ١٥١٩ - ٨.

(٤) الكشف للزمخشري ١: ٢٥٥ والآية رقم ٢١٣ من سورة البقرة.

(٥) المصدر ٢: ٥١٣. الاحزاب: ٦.

(٦) الدر المنثور ٢: ٢٩٨.

(٧) راجع: التمهيد ١: ٢٥٩ - ٢٦٣ ط ١.

والخامس كالصديق والطوسي والطبرسي قد نفوه. ثم جاء بأسماء أربعة من العلماء وأضاف خامساً كلهم عاشوا بعد القرن العاشر، ونسب اليهم القول بالتحريف، شاهداً على دعواه.

ولتبيين قيمة هذه النسبة الشوهاء نلقت النظر الى التوضيح التالي:-

كان علماؤنا الأعلام منذ زمن حضور الحجّة عليه السلام وفي زمن الغيبة، على طريقتين في الإتجاه الأصولي وفي استنباط مباني شريعة الاسلام: أهل نظر وتحقيق، وهم المجتهدون. وأهل نقل وتحديث، وهم المحدثون.

يختلف المحدثون عن المجتهدين بالإعتماد على النقل أكثر من العقل، ولا سيما في مسائل الاصول، حيث لا حجّة لأخبار الآحاد هناك عند المجتهدين.

وقد كان لأهل الحديث أساليب معروفة بالاتقان والإحكام في الأخذ والتلقي والتحديث في أسانيد الروايات وفي متونها، عرضاً ومقابلةً مع الاصول المعتمدة.

وعلى هذا الاسلوب الروائي المتمعن دُوّنت الأصول الأربعة الجامعة لأحاديث أهل البيت عليهم السلام مأخوذة من مشايخ أجلاء وعن كتب ذوات اعتبار:

وقد سادت طريقة الاتقان في النقل والتحديث حُقباً من الزمان، وانتهت بدور العَلَمين خاتمي المحدثين: الشيخ الحرّ العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤)٣. والمولى محسن الفيض الكاشاني (١٠٠٧ - ١٠٨٢)٤.

أما وبعد هذا الدور فيأتي دور الانحطاط والاسترسال في نقل الحديث وفي رواية الأخبار، وأصبح أهل الحديث منذ «القرن الحادي عشر» مجرد نَقْلَة الآثار وحفظة

(١) هم: الكازراني والكاشاني والعلوي والخراساني والخامس هو النوري. وسنذكر أن لا مستند في ذلك.

(٢) هي: الكافي للكليني (٣٢٩). من لا يحضره الفقيه للصدوق (٢٨٠). التهذيب والإستبصار، كلاهما للطوسي (٤٦٠). وهي الكتب الأربعة للمحدثين الثلاثة وقد اعتمدها الطائفة.

(٣) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة» التي جاء فيها ما يسدّ حاجة الفقيه في استنباط أحكام الشريعة من الفروع.

(٤) صاحب التآليفات القيمة التي منها: «الوافي» الجامع لأحاديث الكتب الأربعة في نظم بديع.

الأخبار، من غير اكتراثٍ لا بالأسانيد ولا بصحّة المتون. فقد زالت الثقة بأحاديث ينقلها هؤلاء (الأخباريون) المسترسلون، بعد انتهاء دور (المحدّثين) المتقين: إنهم اهتموا بضخامة الحجم أكثر من الدقة في النقل، ومن ثمّ لم يأبهوا بمن يأخذون وعلى أيّ مصدر يعتمدون. إنّما المهمّ عندهم حشد الحقائق وملء الدفاتر بنقول وحكايات هي أشبه بقصص القصاصين وأساطير بني إسرائيل. ومن ثمّ واكبوا إخوانهم الحشويّة الذين سبقوهم في هذا المضمار، وساروا على منهجهم في الابتذال والاسترسال.

فإن كانت محنة أهل السنّة قد جاءتهم من قبل أهل الحشو في الحديث، فكذلك جاءتنا البليّة من قبل هؤلاء (الأخباريين) المسترسلين. وأوّل من طرح مسألة التحريف على منصّة البحث والتدليل عليه، هو علّم هذه الفئة المتطرّفة وشاخصهم اللائح السيد نعمّة الله الجزائري (١١١٢) في كتابه «منيع الحياة» وضعه لتقويض دعائم اصول التحقيق في مباني الشريعة الفراء. وانطلقت وراءه مجموعات غير عميقة الرأي، وأخيراً رائدهم النوري (١٣٢٠) في كتابه «فصل الخطاب» الذي وضعه نقضاً لدلائل الكتاب ونفي حجّيته القاطعة الثابتة عند أهل الصواب.

آراء جماعة العلماء

وإذ قد وقفت على هذا التفصيل من جماعة علماء الشيعة، فاعلم أنهم - بأسرهم سواء المحققون والمحدّثون - أجمعوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾^١ وإليك سرد أسماء من صرّح بنفي التحريف وكان من أعلام الطائفة بالذات:

(١) فصلت: ٤٢.

- ١ - شيخ المحدثين أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصدوق (٣١٨ هـ). فقد عدّ رفض التحريف من ضرورات المذهب الاعتقادية للشيعة^١.
- ٢ - عميد الطائفة: محمد بن محمد بن النعمان المفيد (٤١٣ هـ). صرّح بذلك في كتابه «أوائل المقالات». ويبيّنه بتفصيل في أجوبة المسائل السروية^٢.
- ٣ - الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين (٤٣٦ هـ). أكّد القول في ذلك وشتّع على القائلين بالتحريف من الحشوية والأخبارية، في أجوبة المسائل الطرابلسيات^٣.
- ٤ - شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ). عدّ احتمال شبهة التحريف واهياً مجمعاً على بطلانه^٤.
- ٥ - أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨ هـ). قال: أمّا الزيادة فمجمع على بطلانها. وأمّا القول بالنقيصة فالصحيح من مذهب أصحابنا الإمامية خلافه^٥.
- ٦ - جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي (٧٢٦ هـ). جعل القول بالتحريف متناقياً مع ضرورة تواتر القرآن بين المسلمين^٦.
- ٧ - المولى المحقق أحمد الأردبيلي (٩٩٣ هـ). جعل العلم بنفي التحريف ضرورياً من المذهب^٧.
- ٨ - شيخ الفقهاء الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (١٢٢٨ هـ). كذلك جعله من ضرورة المذهب بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبي والأئمة الطاهرين^٨.

(١) في رسالته التي وضعها لبيان معتقدات الإمامية. راجع المطبوعة مع شرح الباب الحادي عشر: ٩٣ - ٩٤.

(٢) أوائل المقالات: ٥٤ : ٥٦. والرسالة مطبوعة ضمن رسائل نشرتها مكتبة المفيد: ٢٢٦.

(٣) راجع: مجمع البيان ١ : ١٥. (٤) في مقدمة تفسيره الأثري «التبيان» ١ : ٣.

(٥) مجمع البيان ١ : ١٥.

(٦) في أجوبة المسائل المهمّات م ١٣ : ١٢١. طبعت بقم سنة ١٤٠١ هـ.

(٧) في موسوعته الفقهية الكبرى «مجمع الفائدة» ٢ : ٢١٨.

(٨) من كتابه «كشف الغطاء» كتاب القرآن من الصلاة: ٢٩٨ - ٢٩٩. وراجع كتابه «الحق المبين» في ابطال =

٩- الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء (١٣٧٣ هـ). جعل رفض احتمال التحريف أصلاً من أصول الشيعة^١.

١٠- شيخ الإسلام، بهاء الملة والدين، محمد الحسين الحارثي العاملي (١٠٣١ هـ).

١١- المولى المحدث العارف المحقق محمد بن المحسن الفيض الكاشاني (١٠٩٠ هـ) فصل البيان في رد مزعومة التحريف تفصيلاً شافياً، في مقدمة تفسيره الصافي (م ج ٦ ص ١ ص ٣٣ - ٣٤). وفي كتابه الوافي (ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ط ١). وأكمل الاستدلال عليه في كتابه الذي وضعه لبيان اصول الدين والكلام عن إعجاز القرآن الكريم^٢.

١٢- محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤ هـ) في رسالة كتبها ردّاً على سفاسف بعض معاصريه^٣.

١٣- المولى المحقق التبريزي (١٣٠٧ هـ) في تعليقه التفصيلية على رسائل الشيخ الأعظم مرتضى الانصاري في الاصول، مما ينبؤك عن رأي شيخه المحقق بلاريب^٤.

١٤- الشيخ محمد الجواد الحجّة البلاغي (١٣٥٢ هـ) الاستاذ المحقق المفسر، شيخ أهل التفسير والتحقيق في العصر الأخير. والذي برأ ساحة الشيعة الإمامية من هذه التهمة بكل جدّ وصرامة تحقيق^٥.

١٥- المحقق البغدادي السيد محسن الأعرجي (١٢٢٧ هـ). له في شرح الوافية كلام وافي بإثبات صيانة القرآن من التحريف^٦.

١٦- قاضي القضاة المحقق الكركي الشيخ عبدالعالي (٩٤٠ هـ). له رسالة في نفي

(١) أصل الشيعة وأصولها: ١٣٣.

= مزعومة الأخباريين: ١١.

(٢) وهو: كتاب علم اليقين ١: ٥٦٥.

(٣) راجع الفصول المهمة في تأليف الأمة للامام شرف الدين العاملي: ١٦٦.

(٤) أوثق الوسائل بشرح الرسائل: ٩١.

(٥) راجع مقدمة تفسيره آلاء الرحمان الأمر الخامس ١: ٢٥ - ٢٧.

(٦) باب حجّة ظواهر الكتاب. مخطوط.

- ١٧- الإمام السيد شرف الدين العاملي (١٣٨١ هـ). استوعب البحث عن ذلك^٢.
- ١٨- السيد محسن الأمين العاملي (١٣٧١ هـ). له ردّ لطيف على نسبة القول بالتحريف الى الشيعة الإمامية الأبرياء^٣.
- ١٩- العلامة الأميني صاحب كتاب «الغدير». ردّاً على افتراءات ابن حزم وأذنبه^٤.
- ٢٠- السيد العلامة الطباطبائي صاحب تفسير «الميزان» (١٤٠٢ هـ). له بحث وافٍ بإثبات صيانة القرآن من التحريف^٥.
- ٢١- سيدنا الاستاذ الإمام الراحل الخميني صاحب النهضة الإسلامية المباركة (١٣٢٠ - ١٤٠٩ هـ) في تقريراته الأصولية^٦.
- ٢٢- سيدنا الاستاذ الإمام الخوئي (١٤١٣ هـ) الذي استوفى البحث عن ذلك وكان رصيدنا الوافي في كل ما كتبناه بهذا الشأن^٧.
- هؤلاء هم أعلام الأمة وأعضاء الملة، ممّن دارت بهم رحى الشريعة، وقويت أركان الدين الحنيف. وقد عرفت إطباقهم، من مُجتهدين ومُحدّثين، على رفض شبهة التحريف عن كتاب الله العزيز الحميد. لا الشرذمة القليلة من الأخبارية المتطرّفة، أذنب الحشوية البائدة نعت في عهد متأخر، لا سابقة لهم في تحقيق ولا عمق لهم في تفكير، سوى تشويه سمعة الدين، والخطّ من كرامة كتاب الله المجيد، وقد خاب ظنّهم ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْتَلُونَ﴾.
- ومن ثمّ فإننا نربأ بأمثال كاتبنا المعاصر «الدكتور يلماز» أن يأخذ من ترّهات هؤلاء

(١) ذكره السيد شارح الوافية.

(٢) في الفصول المهمة: ١٦٣. وكذا في أجوبته لمسائل موسى جار الله البغدادي: ٢٨.

(٣) أعيان الشيعة ١: ٤١. (٤) الغدير ٣: ١٠١.

(٥) تفسير الميزان ١٢: ١٠٦ - ١٣٧.

(٦) في تهذيب الاصول ٢: ١٦٥ وتعليقته على كفاية الاصول.

(٧) راجع: البيان: ٢١٥ - ٢٥٤.

الأذئاب، دليلاً على عقائد ونظرات الأطياب.

أما الذين سمّاهم - على حساب علماء الشيعة ما بين القرن الرابع والقرن الرابع عشر - فلا مستند فيهم بالذات! ومن المؤسف أنه لم يراجع كتبهم، وإنما وسمهم بذلك عفواً، تقليداً لما زعمه الاستاذ محمد حسين الذهبي صاحب كتاب «التفسير والمفسرون»، وكانت له نظرة سيئة بالنسبة الى الشيعة الإمامية، ساعياً في امتهان موضعهم بالذات من القرآن والتفسير، ممّا يجعل موقف الرّجل معادياً للشيعة في ظاهر الحال، فلا ينبغي الركون إليه في معرفة مواضع الشيعة في أيّ جهة كان. الأمر الذي تعافل عنه أمثال كاتبنا «يلماز»!

واليك بعض التعرفه بشأن من سمّاهم:-

١- المولى عبداللطيف الكازراني، صاحب تفسير «مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار». هكذا عبّر الاستاذ «يلماز» تقليداً وتبعاً للاستاذ محمد حسين الذهبي^١. ونسب اليه عفواً من غير تحقيق أنه جرّم بأنّ القرآن الذي جمعه عليّ عليه السلام وتوارثه الأئمة بعده هو القرآن الصحيح، وما عداه وقع فيه التغيير والتبديل^٢. وهذا المعنى هو من استنباط الاستاذ الذهبي، استنبطه من المقدمة الثانية التي جاءت في التفسير المزبور^٣ حسبما زعم.

أما من هو المولى عبداللطيف الكازراني؟ فقد ذكر آغا بزرك الطهراني: أنه من اشتباه مباشر الطبع^٤، حيث عدم اطلاعه باسم المؤلف، فنسب المقدمة اليه عفواً من غير دراية.

وقد نسبها الطهراني الى المولى الشريف أبي الحسن الفتّوني النباطي، المتوفى

(٢) المصدر: ٧٧.

(١) راجع: التفسير والمفسرون ٢: ٤٦.

(٣) راجع: مرآة الأنوار - المقدمة الثانية: ٣٦.

(٤) النسخة المطبوعة بطهران سنة ١٣٠٣ هـ. وصحّحت على النسبة الجديدة في الطبعة سنة ١٣٧٤.

حدود (١١٤٠ هـ).^١

ومن غريب الأمر أن النسبة الأولى - حسبما ذكره المولى حسين النوري - جاءت من قبل كلام المؤلف في خطبة الكتاب: «يقول العبد الضعيف الراجي لطف ربه اللطيف..» فحسب مباشر الطبع أنه إشارة إلى اسم المؤلف، المجهول..^٢ ولكن من أين جاءت النسبة إلى «كازران»؟ الأمر الذي بقي مجهولاً كسائر الجهالات بأصل الكتاب ومؤلفه! وعلى أي تقدير، فإن هذا الكتاب نموذج آخر من كتب الأخباريين المسترسلين غير المعروفين، أمثال كتب الجزائري والنوري من المتأخرين غير الملتزمين بطريقة الشيعة الإمامية المجتهدين والمحدثين منهم سواء، فلا يجوز أن تقع موضع دراسة لفهم آراء الشيعة بالذات فضلاً عن العلماء الاعلام.

٢- المولى محسن الفيض الكاشاني (توفي سنة ١٠٩٠ هـ). نسب إليه الكاتب - تبعاً للاستاذ الذهبي - أنه يصرّح بأن القرآن الذي جمعه علي عليه السلام هو القرآن الكامل الذي لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل. وهذا أيضاً استنباط استنبطه الاستاذ الذهبي، بحجة أنه ساق أحاديث تنم عن التحريف.^٣

لكن المولى الفيض شكك أولاً في صحة أسناد تلك الروايات، ثم على فرض صحتها - فرضاً غير واقع في أكثرها - فهي صالحة للتأويل بأن التحريف إنما وقع في المعنى. يقول رحمه الله: «فيكون التبديل من حيث المعنى، أي حرّفوه وغيروه في تفسيره وتأويله، بأن حملوه على خلاف ما يراد منه..»^٤

وقد نوهنا عن رأي هذا المحقق المضطلع بأحاديث أهل البيت، الذي كان في الصف

(١) راجع: الذريعة ٢٠: ٢٦٤ رقم ٢٨٩٣.

(٢) راجع: تعليقة النوري في هامش مستدرکه ط ق ٣: ٣٨٥.

(٣) راجع: التفسير والمفسرون ٢: ١٥٦ - ١٥٩.

(٤) راجع المصدر: ١٥٨ - ١٥٩. والمقدمة السادسة من تفسير الصافي ١: ٣٤.

المقدّم في الدفاع عن قدسيّة القرآن الكريم، وأنه محفوظ عن التغيير والتبديل أبداً. أثبت ذلك بدلائل واضحة وشواهد لائحة، في أمهات كتبه التحقيقية امثال «علم اليقين» و«الوافي» و«الصافي» وغيرها^١.

٣- وأما السيد عبد الله شبر، فهو من أعلام المحدثين في القرن الثالث عشر (توفي سنة ١٢٤٢ هـ) كان يرى رأي أصحابه الأخباريين، وكانت عبارته في التفسير^٢ واردة وفق المأثور عندهم^٣. الأمر الذي لا يأخذ به سائر اعلام الإمامية ولا سيما القدامى منهم والمحققين المجتهدين اطلاقاً.

٤- وأما السلطان محمد الخراساني، صاحب كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» (١٣١١ هـ).. فقد عرفت أنه القطب الصوفي زعيم الفرقة «النعمة اللّهيّة» الملقب في الطريقة بـ«سلطان علي شاه». ومن عبث حاول أهل الشغب في الرأي نسبته الى الشيعة الإمامية المتبرئين عن مسالك الدراويش المبتدعين.

٥- وهكذا الحاجي حسين النوري - حسب تعبيرهم - صاحب كتاب «فصل الخطاب» (١٣٢٠ هـ) الذي حاول فيه إثبات تحريف الكتاب، على غرار أخيه السلفي الحشوي ابن الخطيب في كتابه «الفرقان».

إن أمثال هؤلاء الشواذ لا يؤخذ بشيء من أقوالهم وأقلامهم ما دامت حائدة عن طريقة العقل الرشيد، وقد نبذت آراءهم الأمتة في أيّ صقع من الاصقاع كانوا وفي أيّ حقب من حقب التاريخ عاشوا.

ملخص دلائلنا على نفي التحريف

وبعد.. فإنّ لعلمائنا الاعلام دلائل وافية بإثبات صيانة القرآن الكريم عن التبديل

(١) راجع: علم اليقين ١: ٥٦٥. والوافي ٢: ٢٧٣. والصافي ١: ٣٣.

(٢) راجع: تفسيره المختصر: ٢٦٦ عند تفسير الآية رقم ٩ من سورة الحجر ١٥: «وإنّا له لحافظون، عند أهل الذكر.. او في اللوح.. وقيل: الضمير للنبي».

(٣) كما كان الحال عند المحدث النوري في كتابه المعروف «فصل الخطاب»: ٣٦٠. وهو من نفس الطبقة.

والتحريف طول تاريخ الاسلام المجيد نلخصها فيما يلي:

١ - بديهية التاريخ

إذ من بديهية العقل أن مثل القرآن الكريم الذي كان منذ أول يومه موقع عناية المسلمين قاطبة، أن يسلم عن أي تغيير أو تبديل في نصّه أو تحريف في لفظه. فالأمة برمتها، وعلى مختلف نزعاتها واتجاهاتها في مسائل الاصول والفروع، كانت تقدّس شأن هذا الكتاب العزيز، وتعظّم من مقامه الكريم. درساً وعناية، قرءة وتلاوة، فهماً ومراجعةً، في كل آونة حياتها، وفي مختلف مسائلها السياسية والادارية والاجتماعية وغيرها.. ومن ثم دأب الجميع على حراسته والحفاظ عليه بتمام الوجود وكمال العناية والوعي.. ولم يسبق في التاريخ كتاب له عناية بالغة من امة كبيرة بشأنه كالقرآن.. فيا ترى كيف يمكن للأغيار التطاول عليه، وهو في المحلّ الأرفع؟!

هكذا استدل الشريف المرتضى والشيخ الكبير كاشف الغطاء على سلامة القرآن عن طوارق الحدثان^١.

٢ - ضرورة تواتر القرآن

من الدلائل ذوات الشأن، الداخضة لشبهة التحريف هي: ضرورة تواتر القرآن في مجموعه وأبعاضه، في سوره وآياته، وكلماته وحروفه، بل وحتى في هجائه وقراءته، حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، وحركة وسكوناً.. هكذا تلقّته الأمة يبدأ بيد سليماً عن أي تغيير أو تبديل.

وإذا كان من الضروري لثبوت قرآنية كل حرف وكلمة ولفظ وحركة أن يثبت تواتره منذ عهد الرسالة إلى مطاوي القرون وفي جميع أدوار التاريخ، فإن ذلك لمّا يرفض احتمال التحريف نهائياً. لأنّ ما قيل بسقوطه، إنما نقل بخبر الواحد، وهو غير حجة في هذا الشأن، حتى ولو كان صحيح الإسناد حسب مصطلحهم.

(١) راجع: مجمع البيان ١: ١٥، وكشف الغطاء: ٢٩٨ - ٢٩٩. والحق المبين: ١١.

إذا فكل ما ورد بهذا الشأن، بما انه خبر واحد، مرفوض ومردود على قائله.
هكذا استدل العلامة الحلي في كتابه «نهاية الوصول إلى علم الاصول». وعلى غراره
سائر الاصوليين كالسيد المجاهد في كتابه «وسائل الاصول». والمحقق الاردبيلي في
«شرح الارشاد». والحواد العملي في موسوعته القيمة «مفتاح الكرامة». وغيرهم^١.

٣- مسألة الإعجاز:

مما يتنافى واحتمال التحريف في كتاب الله هي مسألة الإعجاز القرآني، التي تحدّي
بها أبدأ. والإعجاز كما هو قائم بمعناه في اصول معارفه ومباني تشريعاته، كذلك قائم
بلفظه في جملته وتراكيبه، وفي تناسب نظمه ونغمه، في انتقاء كلماته وحروفه، بحيث إذا
أبدل حرف منه أو كلمة، ثم قُتشت بها لغة العرب كلها، على أن يوجد في مثل موضعها
الخاص، لم يوجد، كما صرح به علماء البيان.
وكلام هذا شأنه، كيف يا ترى يمكن تبديل كلمة منه أو تغيير تعبير فيه، بما يجعل
الوضع غير وضعه الاول، فهل هذا الأكسّر لشوكة التحدي الذي صرخ به القرآن
الكريم؟!^٢

إذن فكيف يجرو مسلم أن يتفوّه بهكذا كلام يكون نقضاً صريحاً لمسألة الاعجاز؟!^٣

٤- صريح القرآن:

ومن الدلائل على نفي التحريف، هي صراحة القرآن الكريم في مواضع من آياته،
منها: آية الحفظ. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٤. فقد ضمن تعالى
حراسة القرآن وسلامته عبر الخلود، لا فوق أطباق السماوات ولا في صدور الخواص
من الأولياء، إذ لا مباحاة بذلك.. وإنما هو على أيدي الناس وبين أظهرهم، رغم وفرة
الدواعي على تقويض دعائمه، وهذا هو الاعجاز المباهي به بشأن هذا الكتاب العزيز.

(١) راجع: البرهان للبروجردي: ١١١ و١٢٠. ومجمع الفائدة: ٢: ٢٨٠. ومفتاح الكرامة: ٢: ٣٩٠.

(٢) سورة الحجر: ٩.

ومنها: آية نفي الباطل عنه: ﴿وَإِنَّ لِكِتَابٍ عَزِيزًا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^١ والباطل المنفي هو الضياع والفساد، فهو مصون عن النقض والتحريف وتناول أهل العبث والطيش، حفظاً مع الأبد وسلامة مع الخلود^٢.
وآيات غيرهما ذكرناها في رسالة «صيانة القرآن من التحريف»، وتعرضنا لشبهات دارت حولها ومناقشات تكلمنا فيها بالتفصيل^٣.

٥- نصوص الروايات

هناك وفرة من روايات صحيحة وصريحة في عدم إمكان وقوع التحريف في كتاب الله:

منها: روايات العرض على كتاب الله. الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام الأمرة بعرض الأحاديث على كتاب الله، فما وافق كلامه نمانى فهو حق، وما خالف فهو زخرف وباطل^٤.. وفي ذلك دلالة واضحة على سلامة المعيار، ليكون مقياساً تاماً لتمييز الغث من السمين.. فإن المشتبه لا يوثق به ذاتاً، فكيف يوثق به معياراً؟^٥

هكذا استدلال المحقق الكركي والسيد الطباطبائي بحر العلوم على سلامة القرآن^٥.
ومنها: نصوص صادرة عن أئمة أهل البيت صريحة في نفي التحريف عن كتاب الله. وهي كثيرة ناصّة على نفي التحريف إما تصريحاً أو تلويحاً، نذكر منها نماذج:-
١- جاء في رسالة الإمام أبي جعفر عليه السلام الى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده»^٦.

(٢) راجع: البيان للإمام الخوئي: ٢٢٦.

(١) سورة فصلت: ٤١ و٤٢.

(٣) الصيانة: ٤٣ - ٥٠.

(٤) راجع: الكافي ١: ٦٩ باب وجوب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب.

(٥) انظر: البرهان للبروجردى: ١١٦ - ١٢٠.

(٦) رواها ثقة الاسلام الكليني بإسناد صحيح في روضة الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

وهذا تصريح بأن الكتاب العزيز لم ينله أي تحريف في نصه «أقاموا حروفه». وإن كانوا قد فسروه على غير وجهه تاويلاً باطلاً، وهو تحريف معنوي - على ما أسبقنا - ومن ثم فإنهم «حرفوا حدوده». والمراد من تحريف الحدود هو تضييعها، كما ورد في حديث آخر: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيع حدوده»^١.

٢ - سئل الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^٢ وما يقوله الناس: ما باله لم يسمّ عليّاً وأهل بيته؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه وآله الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر لهم ذلك^٣.

فقد قرّر عليه السلام أنه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً، وإن كانوا مقصودين بالذات فحرفاً على خلاف ما يقوله أهل التحريف في زعم سقوط أساميهم لفظاً.

٣ - روى المفيد بإسناده إلى جابر عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله جلّ جلاله فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنه يخالف فيه التأليف»^٤. فكانت صعوبة حفظ القرآن ذلك اليوم، إنما لأجل مخالفته للتأليف الراهن، أي من حيث النظم والترتيب لا شيء سواه.

ومن ثمّ قال سيدنا الاستاذ الإمام الخوئي طاب ثراه: كانت أمثال هذه الأحاديث، الصحيحة الاسناد، الصريحة المفاد، حاكمة على كل ما رووه بشأن إثبات التحريف في كتاب الله. إذ قد تبين بوضوح: أنّ المقصود من التحريف الواقع في كلام الأئمة، هو التحريف المعنوي، وأنّ المخالفة هي في النظم والترتيب، لا ما زعمه أهل الزيغ والتحريف^٥.

(٢) سورة النساء: ٥٩.

(٤) الارشاد: ٣٦٥. بحار الانوار: ٥٢: ٣٣٩ رقم ٨٥.

(١) اصول الكافي ٢: ٦٢٧ رقم ١.

(٣) اصول الكافي ١: ٢٨٦.

(٥) راجع البيان: ٢٥١.